الاقتصاد الإسلامي إلى ما وراء الوضعية والمعيارية

عبد الرزاق بلعباس*

الملخص

يتناول هذا البحث استخدام البُعدين: المعياري والوضعي في الخطاب الاقتصادي الإسلامي، استنادًا إلى عينة شملت اثني عشر باحثًا، عبر الطريقة الإدراكية: إلى أي شيء يصلح؟ وقد خلصت إلى أن استخدام ثنائية "وضعي/ معياري" في الاقتصاد الإسلامي ما زال يفترض وجود حد فاصل بين ما يسمى بالوضعي وما يسمى بالمعياري، وهو وَهْم لا يوجد إلا في أذهان مَن يتحدثون عنه. وعليه، فمن الضرورة تجاوز هذه الثنائية وحصر استخدامها في الدراسات المقارنة، أو عند عرض الاقتصاد الإسلامي لغير المقتنعين به، أو الذين تعتريهم شبهات حوله.

الكلمات المفتاحية: المنهجية، الاقتصاد الإسلامي، الوضعية، المعيارية.

Islamic Economics beyond Positivism and Normativism

Abstract

This paper addresses the use of the normative and positive prepositions in the Islamic economic discourse, based on responses of a sample of twelve researchers, using the cognitive method: What is used for? It concluded that the use of the dichotomy "positive vs. normative" in Islamic economics still assumes the existence of a clear-cut boundary between what it is called ‘positive’ and ‘normative’. The paper considers such a preposition as an illusion that exists only in the minds of those who talk about it. In this regard, it is necessary to go beyond this dichotomy and restrict its use to comparative studies, or when it comes to present Islamic economics to those who are not convinced of it, or those who have suspicions of it.

Keywords: Methodology, Islamic economics, positivism, normativism.

* دكتوراه في التحليل والسياسة الاقتصادية من معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، باريس. باحث بمعهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز– السعودية. البريد الالكتروني: abelabes@kau.edu.sa

تم تسلّم البحث بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٩م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٤م.

مقدمة:

منذ نحو ثلث قرن دخل مفهوما "الاقتصاد الوضعي" "والاقتصاد المعياري" في أدبيات الاقتصاد الإسلامي. وتمخض عن ذلك تساؤلات، من مثل: هل الاقتصاد الإسلامي اقتصاد معياري؟ أو اقتصاد وضعي؟ أو مزيج منهما؟ أو وسط بينهما؟ وهي أسئلة تعكس استحالة فصل مفهوم الاقتصاد عن الإشكالات التي انبثقت عنه في بيئته الأصلية، وتطرح ضرورة الوقوف على هذه الإشكالات وتحديد ثقلها المعرفي في بلورة أبعاد التصور الإسلامي للاقتصاد، وما يندرج تحته من قضايا ومسائل. فالتفاعل المعرفي في الدراسة المقارنة أمر مطلوب إذا تمت العملية بطريقة محكمة بغرض فتح آفاق بحثية جديدة. أمّا أن يصبح هذان المفهومان هما الأصل، وصياغة الاقتصاد الإسلامي بأبعاده المختلفة تابعة لهما، فهذا يثير تساؤلات عن المنظومة الإدراكية التي تقف وراء عملية بناء الفكر الإسلامي للاقتصاد، وطريقة الاستشهاد بالنصوص الشرعية.

لهذا كانت الحاجة ملحة لتسليط الضوء على أسباب الربط بين الاقتصاد الإسلامي ومفهومي "الاقتصاد المعياري" و"الاقتصاد الوضعي"، وخلفياته، وأبعاده من خلال السؤال الرئيس الآتي: ما دوافع استخدام مفهومي الاقتصاد المعياري والاقتصاد الوضعي في الاقتصاد الإسلامي؟ ويتفرّع منه السؤالان الآتيان:

- ما الخلفيات والأبعاد المعرفية والنظرية والفلسفية التي تحملها ثنائية "وضعي/ معياري"؟
- ما استخدامات المقاربتين: الوضعية والمعيارية في الاقتصاد الإسلامي؟ وما آثارها في الإنتاج المعرفي لهذا الحقل؟

ولتجنب الوقوع في مفارقة منهايم (Mannheim's Paradox) عبر موقف أيديولوجي مسبق،[1] يَتمّ التطرق إلى موضوع الورقة عبر الطريقة الإدراكية (cognitive

[1] تعني مفارقة منهايم استحالة التطرق إلى الأيديولوجيا من دون أيديولوجيا مسبقة؛ انظر المرجع الآتي:
- Mannheim, Karl. *Idéologie et utopia. Une introduction à la sociologie de la connaissance*, Paris: Librairie Marcel Rivière et Cie, 1956,

method): لأي شيء يصلح؟[٢] وهذه منهجية جديدة جديرة بالاهتمام تطرح هنا لأول مرة في حقل الاقتصاد الإسلامي.

تتضمن الورقة عينة من اثني عشر باحثًا تمّ انتقاؤها وفق معيارين أساسيين:

أولاً: التنوع المعرفي والإضافة العلمية بغض النظر عن الموافقة أو المخالفة لما هو مطروح من أفكار.

ثانياً: قصب السبق في الكتابة؛ نظرًا إلى تأثير أطروحات الجيل الأول والثاني من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في الجيل الجديد، وهو أمر لا يخفى على المطلعين.

أولاً: موقع مفهومي "الاقتصاد الوضعي" و"الاقتصاد المعياري" في الاقتصاد التقليدي

يتفق الباحثون على أن الاقتصادي البريطاني جون نيفيل كينز؛ والد الاقتصادي المعروف جون ماينر كينز، هو أول مَن أدخل فكرة التفرقة بين النظريات الوضعية والمعيارية في الاقتصاد عام ١٨٩١م، من خلال نمذجته التصنيفة المشهورة: "العلم الوضعي"، و"العلم المعياري"، و"الفن".[٣] ونجد هذه الثلاثية بشكل واضح عند الاقتصادي الفرنسي فرنسوا سيميان؛ إذ يقول: "إذا كان موضوع علم الاقتصاد هو معرفة وتفسير الواقع الاقتصادي، فليست له علاقة ببناء مثالية اقتصادية أو تحديد تطبيق للاقتصاد حتى ولو كان معقولاً. إن هذين المجالين الأخيرين يشكلان بالتأكيد مواضيع

translated from his book 'Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of Knowledge', Mariner Books, 1955: http://classiques.uqac.ca/classiques/Mannheim_karl/mannheim_karl.htm.

[2] Belabes, Abderarzak. *Compétitivité nationale, archéologie d'une notion et d'un débat*, thèse de doctorat, Paris, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, 2001.

[3] Keynes, John Neville. *The Scope and Method of Political Economy*, 1890, Fourth Edition 1917, New York: Kelley Reprints of Economic Classics, 1963, p. 34.

بحث مشروعة ومفيدة ومهمة وربما ضرورية، ولكنهما يرتبطان بفرع معرفي معياري أو تطبيقي (الفن أو العلم التطبيقي) يتميز بوضوح عن العلم نفسه."[٤]

ورغم أن جون نيفيل كينز ينتسب إلى الفلسفة الوضعية، فإنه لا ينفي وجود الاقتصاد المعياري (بوصفه فرعاً من فروع المعرفة الاقتصادية) بين الاقتصاد الوضعي، أو الفن، أو الاقتصاد التطبيقي. وإذا طبقنا هذه النمذجة التصنيفية الثلاثية على معدل الفائدة، فإنَّ النظرية الوضعية تدرس القوانين التي تحدِّد المستوى الفعلي لمعدل الفائدة، في حين تفحص النظرية المعيارية المستوى العادل لمعدل الفائدة، أمّا الفنُّ أو التطبيق فيبحثان عن الوسائل اللازمة لعمل ذلك من خلال السياسة الاقتصادية التي تسمح بالاقتراب، بقدر الإمكان من هذا المعدل العادل.[٥]

١. تعريف مفهومي "الاقتصاد المعياري" و"الاقتصاد الوضعي":

لا يوجد تعريف لفرع من علم الاقتصاد مستقل قائم بذاته اسمه "الاقتصاد المعياري"؛ لأنّ هذا الأخير يشمل كل ما لا ينتمي إلى الاقتصاد الوضعي. فيلحق بالاقتصاد المعياري على سبيل المثال اقتصاد الرَّفاه، ونظرية العدالة، ونظرية الخيار الاجتماعي، ونظرية قياس التباينات الاجتماعية.[٦]

ويُقصَد بمصطلح "الاقتصاد المعياري" المنظور المعياري أو المقاربة المعيارية لعلم الاقتصاد.[٧] وهذا يفسِّر الحرج الذي يجده أبرز الاقتصاديين في القرن العشرين وهو يحاول تعريف "الاقتصاد المعياري"؛ إذ اكتفى بتعريف عام مؤداه أن الاقتصاد المعياري يأخذ "ما

---

[4] Simiand, François. *La méthode positive en sciences économiques*, Paris: Alcan, 1912, p. 5.

[5] Keynes, John Neville. *op. cit.*, p. 33.

[6] Fleurbaey, Marc. Applications de l'économie normative, *Revue d'économie politique*, No.1, Volume 117, 2007, p.1.

[7] Jacquemin, Alexis, Tulkens, Henry et Mercier, Paul. *Fondements d'économie politique*, Bruxelles: De Boeck Université, 2002, p. 7 ; Jurion, Bernard. *Economie politique*, Bruxelles: De Boeck Université, 2006, pp. 11-12.

يجب أن يكون"، أو الأحكام القيمية، أو الأهداف أو السياسة الاقتصادية العامة بعين الاعتبار. أمّا الاقتصاد الوصفي فيحلّل الوقائع والسلوكيات الاقتصادية كما هي.[٨]

ويبرز هذا التخبط الدلالي في إيجاد تعريف جامع مانع عند النظر إلى التعريف الآتي: "إن الاقتصاد الوضعي هو فرع من علم الاقتصاد يتعلق بوصف وتفسير الظواهر الاقتصادية، بينما يغطي الاقتصاد المعياري الحقل الفكري المخصص لتطبيق الاقتصاد الوصفي بهدف تقديم المشاورات العملية بشأن المشكلات بما في ذلك تلك التي تتعلق بالسياسة العامة."[٩] وهو قائم على مسلَّمة مفادها أن الاقتصاد الوضعي يقوم على مقاربة وصفية مجردة لا يتدخل فيها الميل الذاتي والحكم القيمي.

٢. الأشكال المتعددة لثنائية "وضعي/ معياري":

تحمل ثنائية "وضعي/معياري" في الذاكرة الجماعية الأوروبية نزاعات ظاهرة وخفية بين المادة والروح، والعلم (القائم على التجربة) والأيديولوجيا، والوقائع والقيم، والمعقولية[١٠] والمسؤولية، والحرية الفردية والخيارات الجماعية، والموضوعية المجردة من الأحكام القيمية واللاموضوعية المشتملة على أحكام قيمية. ويمكن تلخيص هذه التقابلات الاصطلاحية في الجدول الآتي.

الاقتصاد المعياري	الاقتصاد الوضعي
الأيديولوجيا	العلم
القيم	الوقائع

[٨] ساموبلسون، بول، ونورهاوس، ويليام. **الاقتصاد**، ترجمة الطبعة الخامسة عشرة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص٧٨٤.

[9] Wong, Stanley. Positive Economics, in Eatwell, John *et al., The New Palgrave: A Dictionary of Economics*, Vol. 3, 1988, p. 920.

[١٠] خلافًا لما هو سائد في أدبيات الاقتصاد الإسلامي، نفضّل ترجمة كلمة (rationality) بـ"المعقولية" بدلاً من الرشد، انظر:

Reig, Daniel. *Larousse As-Sabil arabe français / français arabe*, Paris: Editions Larousse, 1989, n°3601.

اللاموضوعية	الموضوعية
إرشادي	وصفي
النظام الاقتصادي	التحليل الاقتصادي

٣. بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد السياسي:

شهدت بداية ثمانينات القرن التاسع عشر تنازعًا في المناهج؛ أي في الطريقة التي يتمّ بها معالجة المسألة الاقتصادية. وقد أسهم كلّ من: غوستاف فون شمولر؛ أحد رواد المدرسة التاريخية الألمانية، وكارل منجر؛ مؤسس المدرسة النمساوية، في هذا الصراع المنهجي. فبينما كان أنصار المدرسة التاريخية الألمانية يرون أن موضوع علم الاقتصاد يُعنى بدراسة الظواهر الاقتصادية وتحليلها، باستخدام الأدوات التاريخية والإحصائية لخدمة العمل الاقتصادي والسياسي، دعا أنصار المدرسة النمساوية إلى ضرورة دراسة السلوك الفردي لاستنباط قوانين اقتصادية يجب الخضوع لها. وما زال هذا الصراع المنهجي الذي يدور حول هوية علم الاقتصاد وموضوعه قائمًا إلى اليوم، بناء على سؤالين أساسيين:

- هل يقتصر علم الاقتصاد على دراسة ما هو كائن (علم الاقتصاد = علماً وضعيّاً)؟
- هل يشمل علم الاقتصاد دراسة ما هو كائن وما ينبغي أن يكون (علم الاقتصاد = علماً معيارياً)؟

ففي الوقت الذي يرى فيه الاقتصاديون الوضعيون، وعلى رأسهم الأمريكي ميلتون فريدمان أن علم الاقتصاد يقتصر على دراسة ما هو كائن، وأنه –مبدئيّاً– مستقل عن أي موقف أخلاقي أو أحكام معيارية،[11] يشير بعض الاقتصاديين إلى اعتمادهم منهجاً وسطيّاً بين المقاربة الوضعية والمقاربة المعيارية.[12] ويظهر هذا الموقف أحيانًا عبر محاولة التوفيق بين المعقولية والمسؤولية.[13]

[11] Friedman, Milton. *Essays in Positive Economics*, Chicago: The University of Chicago Press, 1953, p. 4.

[12] Jacquemin, Alexis et al. *Op. cit.,* p. 8.

[13] Löwenthal, Paul. *L'économie politique entre rationalité et responsabilité*, INRA – Groupe Ethos Ethique, Science et société, 2000.

٤. انهيار ثنائية "وضعي/معياري":

يرجع أصل هذه الثنائية إلى الفيلسوف الإسكتلندي دافيد هيوم، الذي قرّر أن الوقائع لا يمكن أن تنفك منطقيّاً من القيم، ولا القيم من الوقائع. وتفترض ثنائية "وضعي/معياري" ما يأتي:

- تغطية الحقل الوضعي والحقل المعياري تغطية كاملة لحقل المعرفة، ومن ثَمّ لا توجد معرفة اقتصادية خارج نطاق المقاربتين: الوضعية، والمعيارية.
- وجود حدّ فاصل بين ما ينتمي إلى الحقل الوضعي وما يرتبط بالحقل المعياري.

وقد لقيت هذه الثنائية انتقادًا شديدًا من المتخصصين في علم اجتماع المعرفة والمنهجية الاقتصادية والفلاسفة الأنجلو ساكسونيين؛ حتى قال أحدهم: "تستحق أن تكون موضع شك."[١٤] وقال آخر: "إن الزمن تجاوزها."[١٥] ووصف آخر الثنائية "الوقائع/القيم" "بالانهيار"،[١٦] بعد أن اتضح أن المفاهيم الوضعية مثل الكفاءة، وبخاصة أمثلية باريتو، تحمل في طياتها أحكامًا قيمية،[١٧] وأن النظر إلى الوقائع عملية مشحونة بالقيم. فضلاً عن ذلك، فإن بعض النظريات مثل نظرية المنافسة الكاملة يمكن أن تكون وضعية ومعيارية في آن واحد، حسب الكيفية التي تستخدم بها. وهناك نظريات اقتصادية مثل نظرية التوازن العام لـ (فالراس)، ليست وضعية ولا معيارية، بل تصنيفية تمنح جملة من الخانات يمكن من خلالها ترتيب الظواهر الاقتصادية.[١٨] وهذا يدل على أن المقاربة الوضعية التي تتمّ عبر التحليل التجريبي هي منظورات نسبية من بين منظورات أخرى ممكنة. وفي هذا

[14] Boudon, Raymond. *Le juste et le vrai. Etudes sur l'objectivité des valeurs et de la connaissance*, Paris: Fayard, 1995, p. 84.

[15] Blaug, Marc. *La pensée économique*, traduit de l'anglais, 4e édition, Paris: Economica, 1986, p. 210.

[16] Putnam, Hilary. *Fait/valeur: Un dogme*, Paris: Alcan, 2004, pp. 15-36, translated from his book *'The Collapse of the Fact/Value Dichotomy and other essays'*, Cambridge: Harvard University Press, 2004.

[17] Blaug. *Op. cit.,* p. 722.

[18] Blaug. *Op. cit.,* pp. 8-9.

الصدد يقول المفكر الفرنسي رونيه غينون: "إن الاقتصاد الغربي لم يقترح لنفسه أبدًا موضوعًا آخر للمعرفة ما عدا تفسير الظواهر الاقتصادية، وهذا انحياز غير واع منه لأنه غير قادر أن يفهم أنه من الممكن المضي قدمًا إلى أبعد من ذلك. ونحن لا نلقي عليه اللوم لهذا الشأن، وإنما نلومه فقط لمنع الآخرين حيازة أو استخدام القدرات التي يعاني هو من نقص فيها."[١٩]

٥. بين ما يجب أن يكون وما ينبغي أن يكون:

يحمل مفهوم الاقتصاد المعياري نزاعاً بين "ما يجب أن يكون"، و"ما ينبغي أن يكون"، يتبلور بشكل خاص في الأدبيات الفرنسية والإنجليزية على النحو الآتي:

اللغة العربية	اللغة الفرنسية	اللغة الانجليزية
ما يجب أن يكون	*Ce qui doit être*	*What ought to be*
ما ينبغي أن يكون	*Ce qui devrait être*	*What should be*

وإذا كان هذا التفريق الدلالي يبدو ثنائيّاً عند القارئ العربي، فإنه يعبِّر في الأدبيات التقليدية عن نزاع في مرجعية المعايير والقيم: هل هي مطلقة أو نسبية؟

• إن عبارة "ما يجب أن يكون" لها دلالة دينية، أمّا عبارة "ما ينبغي أن يكون" فإنها تحمل طابعًا علمانيّاً.

• إن عبارة "ما يجب أن يكون" تستلزم معايير مطلقة غير قابلة للنقد والتغيير، أمّا عبارة "ما ينبغي أن يكون"، فهي تستلزم معايير نسبية قابلة للتعديل؛ طبقًا لظروف التطور الاقتصادي ومقتضيات التطبيق.

• إن وراء عبارة "ماذا يجب أن يكون" أمراً وإلزاماً فاصلاً، في حين أن وراء عبارة "ما ينبغي أن يكون" توجيهاً وإلزاماً افتراضيّاً، يختلف حسب فلسفة كل فرد للحياة ومشاعره الخاصة. يقول الاقتصادي البلجيكي بول جوريون في مقدمة كتابه "الاقتصاد السياسي":

[19] Guénon, René. *Orient et Occident*, Paris: Editions de la Maisnie, 1987, p. 46.

"تستلزم المقاربة المعيارية أحكاماً متعلقة بالأخلاقيات، أو أحكاماً متعلقة بالقيم. ولا توجد أجوبة حسنة أو أجوبة سيئة للأسئلة المطروحة من قبل المقاربة المعيارية، فكل واحد يتفاعل معها وفقاً لمشاعره الخاصة. هل ينبغي إعطاء الأولوية لهدف العمالة الكاملة أم على نقيض ذلك، إيلاء المزيد من الاهتمام لاستقرار الأسعار؟ [...] هل ينبغي تشجيع الدول للحفاظ على مستوى عالٍ لاستقرار أسعار الصرف؟ هذه سلسلة من الأسئلة يجيب عنها كل أحد حسب مشاعره الخاصة."[٢٠] ومن هذا المنظور فإنَّ مهمة الاقتصاد المعياري تقتصر على تقديم اقتراحات للحقل السياسي من دون تحديد أفضلها.

٦. عودة الاقتصاد المعياري إلى الساحة الأكاديمية:

يتساءل الباحثون عن أسباب تصاعد الاهتمام بالاقتصاد المعياري في العقد الأخير،[٢١] بعد أن سيطر الاقتصاد الوضعي على الأبحاث الأكاديمية طوال عقود، وبعد أن كادت الكتب المتخصصة في الاقتصاد المعياري تنعدم أو تظهر بين فترات متباعدة.[٢٢] ويتجلّى هذا الميل من إعادة قراءة تاريخ الفكر الاقتصادي؛ بغية الوصول إلى نتيجة مفادها: أنّ علم الاقتصاد –منذ بدايته– كان وضعيّاً ومعياريّاً في آن واحد. فروّاد الفكر الاقتصادي التقليديون، وبخاصة آدم سميث، على نقيض ما هو شائع، لم ينشغلوا بقضية فصل القيم عن الاقتصاد السياسي.[٢٣] وهذا يحث الباحثين في الاقتصاد الإسلامي على الرجوع إلى المراجع الأصلية وعدم قراءتها عبر المنظور السائد.

---

[20] Jurion. *Op. cit.*, p. 12.

[21] Lallement, Jérôme, Frydman, Roger, Brochier, Hubert et Gazier Bernard. *L'économie normative*, Paris: Economica, 1997 ; Lerroux Alain et Livet Pierre. *Economie normative et philosophie morale*, Paris: Economica, 2006 ; Fleurbaey, Marc et Mongin, Philippe. *Economie normative*, Paris: Presses de Sciences Po, 2007.

[22] Bergson, Abram. Essays in Normative Economics, Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1966; Mishan, Edward. *Introduction to Normative Economics*, Oxford: Oxford University Press, 1981.

[23] Maréchal, Jean-Pierre. *Ethique et économie. Une opposition artificielle*, Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2005.

وقد يرى بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أنَّ هذا الاهتمام الملحوظ بالاقتصاد المعياري يبشر بأن المستقبل سيكون للاقتصاد الإسلامي. وقد يرى آخرون أنَّ هذا الاهتمام، وإن كان يبدو في ظاهره ناقداً للاقتصاد الوضعي السائد، لا يكاد ينفكّ في الحقيقة عن الخطاب التبريري المتحيّز؛ إذ إنّ المشكلة ليست في النظام، بل في التطبيق والسياسات. ولفهم الواقع كما هو لا كما نتصوره أو نريده أن يكون، ينبغي تجنب هاتين الوضعيتين اللتين تحولان دون فهم الواقع المعقّد، وإن كانتا تريحان من عناء البحث والتمحيص الدقيق، ومن ثم فإنَّهما تؤثران في هذا الواقع لجلب المصالح وتعزيزها، ودرء المفاسد وتقليلها. فالسياسة الشرعية في بُعدها الزماني تتطلب التفريق بين ما هو مُفضَّل وما هو مُمكِن في ظل الخيارات المتاحة والإمكانات المتوافرة.

ويُسجِّل الاقتصادي الفرنسي رينيه باسي أنَّه عندما كانت "المعقولية الوسائلية" instrumental rationality[٢٤] تبدو –طوال عقود– مجزأة عن غيرها، بمعنى أن الزيادة في الإنتاج ترادف حياة أفضل (الزيادة المادية ⇔ السعادة البشرية)، لم تكن هناك حاجة إلى طرح معضلة الأهداف الإنسانية للاقتصاد، ومن ثم لم يعد هناك مسوّغ للنقاشات المعيارية إلا في الحالات القصوى؛ لتصحيح بعض تجاوزات النظام الاقتصادي السائد. وعندما تجلّى للجميع أنَّ الزيادة الكمية للإنتاج لم تعد مرادفة لحياة أفضل، وأنها تحوّلت إلى ظاهرة تهدّد البيئة التي تحتضن كل حياة ونشاط اقتصادي، فإنه لم يعد ممكناً تجنب المسألة الأخلاقية.[٢٥] وبوجه عام فإن تلبية حاجات الأفراد في جزء من المجتمع، وبقاء (أو تزايد) بؤر الفقر في جزئه الآخر، يجعل المعضلة الاقتصادية تنتقل من الإنتاج إلى التوزيع، ومن ثم تفرض المسألة المعيارية نفسها: هل يجب القضاء على التباينات الاجتماعية؟ أيهما أفضل: مجتمع غير فاعل تسوده المساواة الاجتماعية أم مجتمع نشيط تطفي عليه التباينات الاجتماعية؟ إذا كان الجواب هو مجتمع متباين ومتحرك، فتبعًا لأي معايير، وإلى أي حدّ يكون ذلك؟ إن الاقتصاد الوضعي لا يملك جواباً لمثل هذه الأسئلة. فأمثلية باريتو لا تخص إلا الإنتاج

[٢٤] تقتصر "المعقولية الوسائلية" على إيجاد الوسائل الناجعة، أمّا الرشد المعياري فيؤخَذ به لحل المهام الأخلاقية.

[25] Passet, René. *L'émergence contemporaine de l'interrogation éthique en économie*, Paris: UNESCO, 2003, p. 6.

استنادًا إلى نظام توزيع معين، ومن ثم لا توجد مثل هذه الأمثلية على مستوى التوزيع. وهذا يعني أنَّ الأجوبة عن مثل هذه الأسئلة الجوهرية تخص الحقل المعياري.[٢٦]

ثانيًا: موقع مفهومي "الاقتصاد الوضعي" و"الاقتصاد المعياري" في الاقتصاد الإسلامي

بدأ الاهتمام بمفهومي "الاقتصاد الوضعي" و"الاقتصاد المعياري" في أدبيات الاقتصاد الإسلامي منذ ثلث قرن على الأقل؛ إذ تطرق إليها —مثلاً– أحد المشاركين في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عُقد بمكة المكرمة عام ١٩٧٦م.[٢٧] ولا يزال هذان المفهومان يثيران النقاش والجدل في العالم الإسلامي أحيانًا بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، وأحياناً بين الاقتصاديين التقليديين والباحثين في الاقتصاد الإسلامي. ففي "حوار حول الاقتصاد الإسلامي"، نظمه مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي منذ عقد، طرح أحد الأساتذة المشاركين سؤالاً مفاده أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد معياري، فهل يمكن أن يكون اقتصادًا وضعيّاً أيضاً؟ وجاء سؤاله تحديداً على النحو الآتي: "كلمة علم هي محاولة لتفسير ما هو كائن للوصول لما ينبغي أن يكون [...] فالاقتصاد الإسلامي لا علاقة له بما هو كائن، أي تفسير الواقع، لكن له صلة بما ينبغي أن يكون، أي يدخل في باب آخر. فهل يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يفسر الواقع؟"[٢٨] وقرّر باحث آخر أن "الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد أخلاقي؛"[٢٩] أي إنه في المقام الأول اقتصاد معياري. وفيما يأتي بعض الكتابات في الاقتصاد الإسلامي التي تكشف عن أبعاد استخدام الثنائية "معياري/ وضعي" بناء على الطريقة الإدراكية: إلى أي شيء تصلح؟

---

[26] Passet. *Op. cit.*, p. 7.

[٢٧] صقر، محمد أحمد. الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، ضمن: **الاقتصاد الإسلامي بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي**، جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٠م، ص٣٤-٤٢.

[٢٨] عمر، محمد عبد الحليم. **حوار حول الاقتصاد الإسلامي (وقائع حلقة نقاشية بين مجموعة من العلماء)**، القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٩م، ص٢٧.

[٢٩] المصري، رفيق يونس. **الاقتصاد والأخلاق**، دمشق: دار القلم، ١٤٢٨هـ، ص٩٥.

١. عدم لزوم ثنائية "اقتصاد معياري/ اقتصاد وضعي":

في ورقة عنوانها "الاقتصاد الإسلامي بوصفه علماً اجتماعيّاً"، طرح محمد عبد المنان سؤالاً عن ماهية الاقتصاد الإسلامي (علم وضعي، أم معياري، أم الاثنان معاً)، ثم تعرّض لهذا الموضوع قائلاً: إنَّ هناك جدلاً منهجيًا حول ما إذا كان الاقتصاد الإسلامي علماً وضعياً أم معيارياً. وقد حاول بعض الاقتصاديين المسلمين الحفاظ على التمييز بين العلم الوضعي والعلم المعياري، وبالتالي إفراغ التحليل الاقتصادي الإسلامي في القالب الفكري للغرب. بينما نجد بعض الاقتصاديين الوضعيين يقول ببساطة إنَّ الاقتصاد الإسلامي علم معياري." فالاقتصاد الإسلامي في نظره "ليس علماً وضعيّاً ولا معيارياً: هناك تداخل بين الجانبين المعياري والوضعي، وأي محاولة للفصل بينهما يمكن أن تكون مضللة وغير مجدية. وهذا لا يعني أنَّ الاقتصاد الإسلامي لن يكون له أي تمييز بين العناصر المعيارية والوضعية. والواقع أنَّ نصوص الكتاب والسنة على الرغم من أنها في المقام الأول مصدر للمقولات المعيارية لكنها كثيراً ما تنطوي على المقولات الوضعية."[٣٠]

يتبيّن من هذا الطرح أن الباحث تعرّض في ورقته لثنائية "الاقتصاد المعياري/ الاقتصاد الوضعي" لافتاً النظر بأنها من الناحية المعرفية "غير ضرورية ولا مرغوب فيها، وقد تكون مضللة إلى حد ما،"[٣١] مع عدم رفضه استخدم المقاربتين: المعيارية والوصفية في الاقتصاد الإسلامي إذا توفر الوعي بحدود استخدامهما. وبعبارة أخرى، فهو يرى أنَّه لا يوجد حدّ فاصل بين ما هو معياري وما هو وضعي، بل هناك تداخل بينهما، ومن ثم فإنَّ مقولتي "الاقتصاد الإسلامي اقتصاد معياري" و"الاقتصاد الإسلامي اقتصاد وضعي" ليس لها أيُّ معنىً في نظره.

٢. تحقيق إسلامية علم الاقتصاد:

في ورقة عنوانها "تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج"، يسعى أنس الزرقا إلى الإجابة عن سؤالين، هما:

---

[30] Abdul Mannan, Muhammad. Islamic Economics as a Social Science, *Journal of Research in Islamic Economics*, Vol. I, No.1, Summer, 1983, pp. 53-54.

[31] Abdul Mannan. *Op. cit.*, p. 60.

• "هل يمكن أن ينشأ علم اقتصاد يصح وصفه بأنه «إسلامي»؟

• هل يعني ذلك إنكار وجود سنن (قوانين) اقتصادية عالمية شاملة لجميع النظم الاجتماعية؟

وذلك من خلال:

(أ) بيان أنه على الرغم من أن العلم عموماً يتميز بمقولاته الوصفية أي «القوانين» التي يتوصل إليها، إلا أنَّ هناك جوانب أساسية من كل علم (وبخاصة العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد) لا مفر لأي باحث أن يستند فيها لقيم سابقة.

(ب) أن نصوص الشريعة الإسلامية على الرغم من أنَّها، أساساً، مصدر للقيم لكنها كثيراً ما تنطوي على مقولات وضعية عن الحياة الاقتصادية.

فإذا تم استبدال القيم التي لا بدّ أن يستند إليها علم الاقتصاد –المذكورة في النقطة (أ)– بقيم إسلامية، وأضيف إلى المقولات الوضعية التي توصل إليها هذا العلم حتى الآن المقولات –المذكورة في النقطة (ب)– يمكن حينئذ إنشاء علم اقتصاد إسلامي."[٣٢]

ويطرح الباحث من هذا الاستدلال المنهجي نقطتين أساسيتين مترابطتين:

أولاً: استحالة كتابة مقالة وصفية من دون الاستناد إلى قيم مسبقة.

ثانياً: استحالة الفصل بين ما ينتمي إلى الحقل الوضعي وما ينتمي إلى الحقل المعياري.

بناءً على هذين الاستنتاجين، يستخدم الباحث المقاربتين: المعيارية والوضعية في بلورة منهجية يتم من خلالها بناء الأطر العامة لأسلمة علم الاقتصاد. وهذه مقاربة مقبولة إذا أُحسن استخدامها في إطار الدراسات المقارنة التي تسعى إلى عرض مفهوم الاقتصاد من منظور إسلامي للذين يجهلونه، أو لغير المقتنعين به باللغة الفنية التي يفهمونها. لكن الباحث لم يحصر وضعيته المعرفية في هذا الإطار، ولم يحدّد بشكل واضح الفئة المستهدفة،

[٣٢] الزرقا، أنس. "تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، ١٩٩٠م، ص٣.

وظلّ في محاولته لإضفاء الصبغة الإسلامية على علم الاقتصاد حبيساً للمركزية الثقافية الأوروبية التي تجعل الثقافات الأخرى تابعة لها.

٣. علم الاقتصاد الإسلامي: ماذا يجب أن يكون:

عقد محمد عمر شابرا في كتابه "مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي" باباً – وهو الفصل الرابع– بعنوان "علم الاقتصاد الإسلامي ماذا يجب أن يكون."[٣٣] وهو يتلخص في فكرة مؤداها أنه في الوقت الذي يقتصر فيه الاقتصاد السائد على مناقشة ما هو كائن فحسب، فإن مهمة الاقتصاد من منظور إسلامي تتعدى ذلك إلى ما يجب أن يكون.[٣٤] وأكبر تحدٍّ في ذلك هو الوصول إلى "تحليل للقيم والمؤسسات السائدة في البلدان الإسلامية بغرض معرفة مدى انحرافها عن المعايير الإسلامية، ومعرفة مختلف العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية المسؤولة عن هذا الانحراف،"[٣٥] لتقليص الهوة القائمة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون بصفة تدريجية. وهذا يعكس صعوبة اختبار ما هو كائن، بسبب ما يعانيه العالم الإسلامي اليوم من فجوة كبيرة بين الطريق الذي يجب أن يسلكه المسلمون وسلوكهم الفعلي. في حين أن هذه الفجوة لم تكن في الماضي تكبر باستمرار، ففي بعض الفترات كان ما يجب أن يكون قريباً مما هو كائن إمّا كليّاً وإمّا جزئيّاً.[٣٦]

ومن خلال هذا الطرح يتضح ما يلي:

- ليس المقصود من عنوان الفصل بأن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد معياريّ فحسب، بل تأكيد أنه يجمع بين المقاربتين: الوضعية والمعيارية.
- الاقتصاد الإسلامي يتميّز عن الاقتصاد التقليدي بالمقاربة المعيارية.

---

[٣٣] شابرا، محمد عمر. **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، ترجمة: رفيق المصري، دمشق–بيروت: دار الفكر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٥م، ص١٥٧–١٨٧.

[٣٤] شابرا، محمد عمر. **الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة**، ترجمة: محمود مهدي، بيروت: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١١م، ص١٠.

[٣٥] شابرا، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، مرجع سابق، ص٤٣٢.

[٣٦] المرجع السابق، ص١٨٦.

• هناك تداخل وتشابك بين الجانبين: المعياري والوضعي، وأن أية محاولة للفصل بينهما قد تكون مضللة وغير مجدية.

انطلاقًا من قطبي الوضعية والمعيارية، يبقى طرح مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي محدودًا من حيث طرح آفاق بحثية جديدة. فحريّ بالجيل الجديد من الباحثين أن يتجاوز هذه الوضعية المعرفية التي تسعى إلى بلورة التصور الإسلامي للاقتصاد عبر مرآة معاكسة للاتجاه السائد؛ فضلاً عن خضوع السابق للاحق وليس العكس!

٤. الاقتصاد الإسلامي بوصفه مذهباً ونظاماً يدرس ما يجب أن يكون:

يرى محمد شوقي الفنجري في كتابه "الوجيز في الاقتصاد الإسلامي" أن "الدراسات الاقتصادية الإسلامية ذات طابع مذهبي وتطبيقي؛ إذ إنَّها لا تعالج الاقتصاد كعلم؛ أي دراسة ما هو كائن، وإنما الاقتصاد كمذهب ونظام؛ أي دراسة ما يجب أن يكون. ذلك أنه لا يهم الإسلام تفسير الظواهر الاقتصادية واستخلاص قوانينها، وإنما ما يهمه هو تحديد أهداف النشاط الاقتصادي وكيفية تنظيم ذلك النشاط. وهنا يبرز الاقتصاد الإسلامي الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه على ضوء تعاليم الإسلام، بحيث يتميز عن الاقتصاد الحر بأشكاله الرأسمالية المختلفة أو الاقتصاد الجماعي بأشكاله الاشتراكية المختلفة."[٣٧]

ويضيف الباحث قائلاً: إن "علم الاقتصاد محايد وليس بعامل مميز يستقل أو ينفرد به دين أو مذهب دون آخر، حيث لا يمكن وصف مثل هذه القوانين الاقتصادية بأنها رأسمالية أو اشتراكية أو إسلامية. وإنما هي حقائق علمية لا دين ولا جنسية لها، فهي ذات صبغة لا تتفاوت فيها الشعوب أو الدول تبعاً لاختلاف أديانها، أو مفاهيمها الاجتماعية. أما كيفية إعمال هذه القوانين وطريقة التأثير فيها والاستفادة منها، فهذا هو دور الاقتصاديات المختلفة؛ إسلامية كانت أو رأسمالية أو اشتراكية، كل بحسب ما تستهدفه من توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة إسلامية كانت أو رأسمالية أو اشتراكية. وعليه فإن الاقتصاد الإسلامي أو الاقتصاد الحر أو الاقتصاد الماركسي إلخ،

[٣٧] الفنجري، محمد شوقي. **الوجيز في الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤م، ص٤٣.

يتميز عن علم الاقتصاد بأنه لا يدرس ما هو كائن مما لا يختلف عليه أحد، وإنما يدرس ما يجب أن يكون مما يثور حوله الخلاف، بحسب ما ينشده كل مجتمع من حيث أهداف الحياة الاقتصادية ورسم الوسائل المؤدية إلى تطبيق هذه الأهداف. وبالتالي فهذه الاقتصاديات على خلاف علم الاقتصاد ذات طابع عملي، لها علاقة وثيقة بالأخلاق السائدة في كل مجتمع وأوضاعه الاقتصادية، مما تختلف فيه الشعوب والدول بحسب اختلاف ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، واختلاف الأفكار والمفاهيم التي ترتبط بها وتصورها للعدالة وطريقة تحقيقها. والرابطة الوثيقة بين النشاط الاقتصادي؛ أي ما هو كائن، أو ما يعالجه علم الاقتصاد، وتوجيه هذا النشاط؛ أي ما يجب أن يكون، أو ما يعالجه الاقتصاد الإسلامي، تتطلب من الباحث في الاقتصاد الإسلامي أن يكون ملماً بعلم الاقتصاد وبالشريعة الإسلامية."[٣٨]

من هنا يتضح أن الباحث يستخدم المقاربتين: الوضعية والمعيارية لتأكيد أن:

- دراسة "ما هو كائن" تنتمي إلى الحقل العلمي، في حين تنتمي دراسة "ما يجب أن يكون" إلى حقلي المذهب والنظام الاقتصادي.

- الاقتصاد الإسلامي يتميز عن علم الاقتصاد بأنه لا يدرس "ما هو كائن" ممّا لا يختلف عليه اثنان، وإنما يدرس "ما يجب أن يكون" ممّا يثور حوله الخلاف بحسب ما ينشده كل مجتمع، من حيث: أهداف الحياة الاقتصادية، ورسم الوسائل المؤدية إلى تطبيق هذه الأهداف.

- الاقتصاد الإسلامي يتميز عن غيره من المذاهب والنظم الاقتصادية في توجيهه النشاط الاقتصادي وتنظيمه على ضوء تعاليم الإسلام.

٥. بين ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون، وما يجب أو ما كان يجب أن يكون:

يقول حسين غانم في كتابه "الاقتصاد الإسلامي طبيعته ومجالاته": "يفرق العلماء بين ما هو كائن *what is* وما ينبغي أن يكون *what ought to be*، وهم بذلك يتجاهلون

[٣٨] المرجع السابق، ص٤٦-٤٧.

شيئًا مهماً آخر، وهو ما نطلق عليه: ما كان يجب أن يكون *what should have been* [...] إن ما هو كائن بالنسبة لظاهرة معينة – إرادية أو لا إرادية[٣٩] – هو الظاهرة كما توجد بالفعل في زمان معين ومكان معين، وما هو كائن قد يكون توازناً وقد يكون اختلالاً، فالظاهرة قد توجد في وضع أو مسار توازني، وقد توجد في وضع أو مسار اختلالي [...] ونعبر عن الوضع أو المسار التوازني للظاهرة – أي النموذج المرجعي – بأنه – أو أنه – ما يجب أن يكون، ومعنى ذلك أن ما هو كائن يوافق ما كان يجب أن يكون عندما تكون الظاهرة متوازنة، أما إذا انحرفت الظاهرة فإن ما هو كائن لا يوافق ما كان يجب أن يكون. ويستطيع الباحث في العلوم الكونية أو الطبيعية –باستخدام الأسلوب الاستقرائي، الذي يعتمد على دراسة ما هو كائن– أن يتوصل إلى النموذج المرجعي للظاهرة بدراسة الظاهرة مرات عديدة أو بدراستها في أحوال متعددة لكي يتمكن من استبعاد الأوضاع أو المسارات الاختلالية للظاهرة. إنَّ هذا الأسلوب الاستقرائي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة اللاإرادية –كما هي– لا يصلح في دراسة الظاهرة الإرادية؛ أي الحركة الإرادية للإنسان، لسبب واضح وهو أنَّ الإنسان لا يخضع في حركته الإرادية لقوانين موضوعية خضوعاً جبرياً صارماً، على نحو خضوع الظاهرة اللاإرادية التي لا وعي لها ولا إدراك [...] والمقصود بما ينبغي أن يكون هو الحكم الشخصي الذي يصدره الباحث، والذي يعكس وجهة نظره أو موقفه المذهبي إزاء الظاهرة الإرادية [...] إن ما ينبغي أن يكون –في مجالات العلوم الإنسانية ومنها الاقتصاد– قد يوافق وقد لا يوافق –وهذا هو الغالب– ما يجب أن يكون."[٤٠]

ويهدف الباحث من خلال استخدامه المقاربتين: الوضعية والمعيارية إلى توضيح ما يأتي:

• ضرورة التفريق بين "ما هو كائن"، و"ما ينبغي أن يكون"، و"ما يجب أو ما كان يجب أن يكون".

---

[٣٩] الظاهرة الإرادية هنا هي الحركة التي تخص الإنسان بوصفه مكلفاً، والظاهرة اللاإرادية هي الحركة اللاإرادية التي تخص الطبيعة أو الكون.

[٤٠] غانم، حسين. **الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته**، المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩١م، ص٥٨-٦١.

• إن استخدام الأسلوب الاستقرائي -الذي يعتمد على دراسة ما هو كائن- في العلوم الكونية والطبيعية لا يصلح لدراسة الظواهر الخاصة بالإنسان؛ لأنَّه لا يخضع في حركته الإرادية لقوانين موضوعية خضوعاً صارماً كما هو حاصل في العلوم الكونية والطبيعية.

• المقصود بما ينبغي أن يكون هو الحكم الشخصي الذي يصدره الباحث، ويعكس وجهة نظره أو موقفه المذهبي.

• إن قواعد الإسلام وأحكامه ليست من قبيل "ما ينبغي أن يكون"، وإنما هي من قبيل "ما يجب أو ما كان يجب أن يكون".

• إن "ما هو كائن" يوافق "ما كان يجب أن يكون" عندما تكون الظاهرة متوازنة، أمّا إذا انحرفت فإن "ما هو كائن" لا يوافق "ما كان يجب أن يكون".

• إن "ما ينبغي أن يكون" في الاقتصاد قد يتفق وقد يتعارض وهو الأكثر شيوعاً مع "ما كان يجب أن يكون".

٦. بين ابن تيمية الفقيه وابن خلدون الاقتصادي:

ألقى عماد الدين أحمد محاضرة في الندوة التي نظمتها الجمعية الفرنسية الليبرالية "يورو٩٢" بباريس في أبريل ١٩٩٥م، تحمل عنوان "الاقتصاد السياسي للمجتمع الإسلامي التقليدي". وفيها يقارن هذا الباحث الأمريكي بين الفكر الاقتصادي لابن تيمية وابن خلدون، بناءً على ثنائية "القيم/ الوقائع" قائلاً: "إن ابن تيمية تطرق لمشكلات اقتصادية محددة، لكن مقاربته كانت ذات طابع أخلاقي، وليس علمياً بالمعنى المعاصر للكلمة. أما ابن خلدون فأمره يختلف تمامًا: كان يحلل المسائل الاقتصادية بموضوعية لبيان عواقب السياسات المختلفة". ويضيف قائلاً: "يُعد ابن خلدون مؤسسًا لعلم الاجتماع. وينتقد المنهجية التقليدية في التاريخ التي كانت تتناول الروايات بصفته مؤرخاً على أساس أنها مصادر أخلاقية، دون أن يكترث بما هو صحيح وما هو خطأ. ويفضل التأكيد على التحليل العلمي لتحديد الوقائع التاريخية الموضوعية بقدر الإمكان، ثم يبحث عن القوانين

الاجتماعية التي يُحتمل أن تكشف عنها مسيرة التاريخ. وعلى خلاف ابن تيمية الذي يقرر شرعية قوانين الملكية، فإن ابن خلدون يبرر الملكية من خلال حجج اقتصادية."[٤١]

وبهذا يتم استخدام ثنائية "معياري/ وضعي" في تصنيف كتابات الفقهاء إلى ما هو علمي وما هو غير علمي، بالمفهوم المعاصر الضيق للكلمة السائد في فترة الحداثة؛ إذ تم إقصاء الدين على شكل لعبة معرفية صفرية. أمّا الدراسات الإبستمولوجية لمرحلة ما بعد الحداثة، التي تُعرف عند المتخصصين بالإبستمولوجية النسبية، فقد أولت المعرفة التي تتخذ أشكالاً عدّة (تجريبية، تقليدية، دينية، إلخ)، اهتماماً خاصّاً. وهذا توجُّهٌ بحثي جديد خَفِيَ على الباحث، أو ربما تجاهله!

٧. إسهام الاقتصاد الإسلامي في تنشيط الفرع المعياري للاقتصاد السياسي:

يرى الاقتصادي الألماني فولكر نينهاوس أن الاقتصاد الإسلامي قد يُسهم في تنشيط الفرع المعياري للاقتصاد السياسي، ومن ثم قد يُسهم في تحقيق المصالحة بين المقاربة الوضعية والمقاربة المعيارية للاقتصاد السياسي.[٤٢]

يتضح ممّا سبق أن مغزى اهتمام الباحث بالاقتصاد الإسلامي هو معرفي بحت، يتلخص في إمكانية إسهام الاقتصاد الإسلامي في دفع عجلة الاقتصاد السياسي، التي تسعى إلى تقليل الهوة بين المقاربة الوضعية والمقاربة المعيارية. ولا يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يحقق ذلك إلا إذا شكّل هوية خاصة به تميزه من غيره، وتفتح آفاقًا بحثية جديدة، وتدفع إلى تجديد دور المعايير والقيم في السلوك الفردي والسياسة الاقتصادية. وهذه الخلفية المعرفية توضح فحوى كلامه في إحدى الندوات، حين صرح بأنه من الضروري للتمويل الإسلامي أن يظل مرتبطًا

---

[41] Ahmed, Dean. L'économie politique dans la société islamique classique, *Colloque "Islam et Libéralisme" à l'Institut Euro92*, Paris: avril 1995, p. 21.

[42] Nienhauss, Volker. Epistemology, Methodology and Economic Policy: some Thoughts on Mainstream Austrian and Islamic Economics, *Humannomics*, Vol.5, Issue1, 1989, pp. 91-112.

بالاقتصاد الإسلامي، ومستنده المعرفي القائم على نظرة معينة للكون والإنسان ووظيفته في الحياة.[٤٣]

وهنا يُطرح تساؤل عن ثقل البُعد المعياري والبُعد الوضعي في العملية المعرفية والمنظومة الاستدلالية؛ إذ يرى نينهاوس وجوب التمييز بين ما هو مرغوب فيه من وجهة النظر المعيارية، وما هو معقول من وجهة النظر التجريبية. وبذا، فإن الرأي القائل بأن الاختلاف بين الاقتصاد المعياري والاقتصاد الوضعي لا يضير الاقتصاديين المسلمين هو في نظره أمر مشكوك فيه. فمع أن المسائل المعيارية يجب ألا تترك وشأنها، إلا أن هذا لا يعني أن التفرقة بين البُعد المعياري والبُعد الوضعي ليست ذات صلة.[٤٤] والاقتصاد الوضعي، في تقديره، هو الأساس؛ إذ يقول: "وعلم الاقتصاد الوضعي فقط هو الذي يمكن أن يعزز معرفتنا عن العالم الواقعي (في الماضي والحاضر والمستقبل)، ويمدنا بالمعرفة اللازمة لفهم المسائل في علم الاقتصاد المعياري فهماً تاماً وتقييمها تقييماً تاماً أيضاً."[٤٥]

٨. تراث الاقتصاد الإسلامي بين كتب الشريعة وكتب الفِكر:

ألّف رفعت العوضي كتابًا عنوانه "تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية)" بهدف إبراز "المساهمة العلمية الإسلامية التي تقابل المساهمة التي قدمها الأوروبيون، وقالوا بناء عليها إنهم أسسوا علم الاقتصاد."[٤٦] وقد ركز بحثه على إسهامات الجاحظ (١٥٠-٢٥٥هـ)، والدمشقي (عاش في القرن السادس الهجري)، وابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨هـ)، والدُّلجي (٧٧٠-٨٣٨هـ).

---

[43] Nienhaus, Volker. Challenges and Initiatives of Human Capital Development Through Islamic Finance, Communication presented at the Forum: *Human Capital Development for Islamic Financial Industry: Challenges and Initiatives*, organized by The Islamic Research Training Institute and The General Council of Islamic Banks and Financial Institutions, Jeddah: Hilton Hotel, June 1, 2008.

[٤٤] نينهاوس، فولكر. "آراء جديدة في علم الاقتصاد المعياري النهوج الغربية والمنظور الإسلامي"، **مجلة المسلم المعاصر**، العددان ٦٩-٧٠، صفر/رجب ١٤١٤هـ، ص١٨٨-١٨٩.

[٤٥] المرجع السابق، ص١٨٩.

[٤٦] العوضي، رفعت. **تراث المسلمين في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية)**، القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، سلسلة البحوث والدراسات الاقتصادية ٨، ١٩٩٨م، ص١٧.

بناءً على هذا المنطلق، يقول الباحث: "نستطيع أن نتقدم في تبرير المنهج الذي قصرنا بموجبه دراستنا على التراث الذي يعرض الفكر الاقتصادي كتحليل عقلي:

• كتب الشريعة تبحث عن اقتصاد مُؤسَس على الآتي: يجب أن يكون.

• كتب الفكر المؤسَسة على التحليل العقلي، يتأسس البحث فيها على الآتي: تفسير ما هو كائن. ونستهدف في دراستنا عرض تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد المؤسس على تفسير ما هو كائن. عند هذا الحد من المناقشة التبريرية للمنهج الذي نعرض به دراستنا، نرى أن نشير إلى أنه ليس مستهدفاً أن ندخل في دراسة عن المنهجين، منهج يجب أن يكون ومنهج تفسير ما هو كائن، وإنما كل ما نريد أن نقوله هو أننا نبحث عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد الذي جاءت فيه الكتابة مؤسسة على المنهج: تفسير ما هو كائن."[٤٧] ويخلص الباحث إلى نتيجة مؤداها أن "علم الاقتصاد تأسس في إطار تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، بينما يعتقد الأوروبيون أنهم مؤسسوه."[٤٨]

ويستخدم الباحث ثنائية "ما هو كائن/ ما يجب أن يكون" لتقسيم التراث الاقتصادي الإسلامي إلى كتابات تُعنى بالتحليل العقلي للمسألة الاقتصادية، وكتابات أخرى تُعنى بالفقه الاقتصادي. وهذا يدل على أن هذه الثنائية أثّرت في بلورة النمذجة الملائمة لتصنيف التراث الاقتصادي الإسلامي.

٩. بين المقاربة المعيارية والمثالية التي يرتكز عليها نموذج الاقتصاد الوضعي السائد:

يقول محمود أبو السعود في كتابه "فقه الزكاة المعاصر": "ليس هناك تعريف متفق عليه لعلم الاقتصاد؛ إذ هو علم حديث بالنسبة للعلوم الأخرى [...] وإذ يتجنب علماء الاقتصاد وضع تعريف مانع جامع، يفضلون تقسيم هذا العلم إلى ما يسمونه الاقتصاد الوضعي، والاقتصاد المعنوي أو القيمي. ويعنون بالاقتصاد الوضعي أنه اقتصاد يبحث

[٤٧] المرجع السابق، ص١٨.
[٤٨] المرجع السابق، ص١٨٠.

فيما هو كائن فعلاً [...] نجد أن الاقتصاد الوضعي يتجنب التعرض لأي موضوع أخلاقي، ويقتصر على دراسة ما هو تجريبي، يمكن أن يخضع للقياس المادي. [...] أما القسم الآخر لعلم الاقتصاد وهو الاقتصاد المعنوي أو القيمي فيقصد منه دراسة ما يجب أن يكون."[٤٩]

وهكذا يستخدم الباحث تقسيم "اقتصاد وضعي/ اقتصاد معياري" خارج إطار الاقتصاد الإسلامي لنقد الاقتصاد التقليدي من أوجه عدة:

- اتخاذ الاقتصاديين هذا التقسيم طريقة لتجنب وضع تعريف مانع جامع لعلم الاقتصاد.
- هدف هذا التقسيم هو قصر مجال علم الاقتصاد الحديث على وصف "ما هو كائن"، واجتناب دراسة "ما يجب أن يكون"؛ والتذرّع بأن هذا الأخير يتضمن أحكاماً قيمية، وهي بحكم طبيعتها غير موضوعية.
- قصر علم الاقتصاد على وصف "ما هو كائن" يؤكد الانحياز للمذهب الوضعي.
- تعبير هذا القصر عمّا وصل إليه علم الاقتصاد من تردٍّ وتخلف مهيمن؛ إذ أصبح "فنّاً أكثر منه علماً، فهو يشتق من مذهبية عامة ويدرس دراسة حسابية آثار تطبيق مبادئه على مجتمع شديد التعقيد."

ويلفت الباحث الانتباه إلى أن الاقتصاديين المتأثّرين بالمذهب الوضعي يرجعون ما يطرأ على الظواهر الاقتصادية "من تغيير في أنماطها إلى سلوك إنسان وهمي يطلقون عليه الإنسان الاقتصادي homo economicus، وهو ذاك الإنسان الخيالي الذي لا يتأثر إلا بمنفعته الذاتية المادية فحسب، والذي يتناهى قصده وغايته من الحياة إلى زيادة ربحه إلى أقصى حد، بصرف النظر عن أية قيمة معنوية أو خلقية". ويضيف أن "الإسلام يدرس الإنسان ويعامله باعتباره مادة وروحاً في آن واحد، لكل من العقل والروح مجاله، والمجالان متصلان لا ينفصمان، وسعادة الإنسان — وإن كانت نتيجة تفاعل بينهما — لا تخرج عن كونها شعوراً في مجال الروح، وهي خارجة بيقين عن نطاق التصور العقلي، وإن كان العقل أداة تعكس الانفعال بها، إذ لا بد للمعاني من صورة حسية تعبر عنها."

[٤٩] أبو السعود، محمود. **فقه الزكاة المعاصر**، الكويت: دار القلم، ١٩٩٢م، ص١٩٣-١٩٤.

يتطرق الباحث أيضاً إلى مسألة منهجية جوهرية تتمثّل في ضرورة التفريق بين المقاربة المعيارية بوصفها طريقة تحليلية يرتكز عليها نموذج الاقتصاد الوصفي السائد، الذي يدرس في كليات الاقتصاد؛ إذ يقول: "فهل يجوز لنا أن نلوم الاقتصاديين على إغفالهم القيم الإنسانية، أم نقبل منهم هذا الموقف الذي يتسق في الواقع مع المثالية السائدة التي تتطلب منهم هذا الإغفال؟ إن كان هناك لوم، فليوجه إلى المثالية وليس إلى الاقتصاد الوصفي. وإن كان هناك فرق بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من ضروب الاقتصاديات، فذاك هو الفرق بين الإسلام كمثالية أو مذهبية وبين سائر المثاليات والمذهبيات" "وكما لا يوجد مجتمع إسلامي دون اقتصاد إسلامي، فكذلك لا يوجد اقتصاد إسلامي دون مجتمع إسلامي."

١٠. عدم الاكتفاء بالتجربة شرطاً وحيداً لبناء نظرية الاقتصاد الإسلامي:

في مقالة عنوانها "الاقتصاد الإسلامي: فلسفته ومنهجه العلمي"، يستخدم عبد الرحمن يسري ثنائية "إيجابي/ مثالي" (وضعي/ معياري) لنقد المقولة القائلة باستحالة بلورة نظرية اقتصادية إسلامية قبل بناء نظام اقتصادي إسلامي متكامل على المستويين: الجزئي والكلي.[٥٠] ويرى الباحث أن الذين تبنوا هذا الرأي وقعوا تحت تأثير المفهوم التجريبي للعلم واستبعدوا تماماً المفهوم المثالي. ففي الوقت الذي لا يمكن فيه تجاهل البُعد التجريبي للعلم، فإنه لا يمكن أيضاً استبعاد البُعد المعياري، أو إنكار دوره في بناء نظرية اقتصادية إسلامية كدوره في بناء نظرية الاقتصاد السياسي. وفي واقع الأمر، فإن المفهوم المعياري لا بدّ أن يكون له دور رائد في بناء نظرية الاقتصاد الإسلامي، وخاصة في مرحلة التميّز عن الفكر الاقتصادي الوضعي.[٥١] وقد خلص الباحث في مقالته إلى أنه "لا يمكن تأجيل البناء النظري في علم الاقتصاد الإسلامي إلى أن توجد التجربة. علينا أن نبدأ معتمدين على المفهوم المثالي عمومًا. وفي بعض الحالات، ومع تطور العمل الاقتصادي الإسلامي على أرض الواقع سوف نستطيع بناء نظرية إيجابية اعتماداً على المفهوم التجريبي. وفي

[٥٠] لم يشر الباحث هنا إلى الاقتصاد البيني (mesoeconomics) المتمثّل في تحليل المجموعات الفرعية التي تقع بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، مثل القطاعات الصناعية والتجارية والفلاحية.

[٥١] يسري، عبد الرحمن. **الاقتصاد الإسلامي: فلسفته ومنهجه العلمي**، ضمن: **دورة المنهجية الإسلامية: الاقتصاد نموذجاً**، القاهرة: جامعة الأزهر– مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ٢٠١١م، ص٤٠.

نهاية المطاف فإن صحة أو خطأ أي نظرية مثالية كانت أو إيجابية سوف تتحدد في إطار التجربة الفعلية. ولكن علينا أن نؤكد أن التجربة لا بدّ أن تكون صادقة في تمثيلها للنظام الاقتصادي الإسلامي حتى نعتمد على نتائجها."[٥٢]

خلافاً لما هو معتاد، يستخدم الباحث ثنائية "وضعي/ معياري" لنقد مقولة طرحها بعض الذين كتبوا عن الاقتصاد الإسلامي، وفي مقدمتهم محمد باقر الصدر حين قال: "فعلم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية، إلا إذا جسّد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع، بجذوره ومعالمه وتفاصيله، ودرست الأحداث والتجارب الاقتصادية التي يمر بها دراسة منظمة."[٥٣] لكنه لم يشر إلى اسم صاحب هذه المقولة ربّما لصعوبة الرجوع إلى موضعها في الكتاب أو لسبب آخر.

١١. نطاق علم الاقتصاد الإسلامي ومجالات البحث فيه:

في مقالة عنوانها "نحو منهجية للبحث الاقتصادي الإسلامي"، يشير شوقي دنيا إلى أن علم الاقتصاد الإسلامي ومجالات البحث فيه تتضمن ثلاثة جوانب، هي:

أولاً: دراسة السلوك الاقتصادي من حيث ما هو كائن، وتتمثّل في وصفه وتفسيره واستخراج ما فيه من علاقات لتشكيل قوانين ونظريات، وتسمى بالدراسة الوضعية.[٥٤]

ثانياً: دراسة السلوك الاقتصادي من حيث منطلقاته ومسلّماته ومرتكزاته وما وراءه من قيم، وهي دراسة معيارية مذهبية ترتبط بالمذهب الاقتصادي، وما ينبثق عنه من نظام أو أنظمة.

ثالثاً: دراسة السلوك الاقتصادي من حيث ما ينبغي أن يكون، وهي أيضاً في مجملها ذات طابع معياري.[٥٥]

---

[٥٢] المرجع السابق، ص٤١.

[٥٣] الصدر، محمد باقر. **اقتصادنا**، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٠م، ص٣٣٤.

[٥٤] دنيا، شوقي. **نحو منهجية للبحث الاقتصادي الإسلامي**، ضمن: **دورة المنهجية الإسلامية: الاقتصاد نموذجاً**، مرجع سابق، ص١٣٠.

[٥٥] المرجع السابق، ص١٣١.

وبهذه الطريقة يستخدم الباحث ثنائية "وضعي/ معياري" لبيان أن نطاق علم الاقتصاد الإسلامي يتسع لبحث مقولاته المذهبية والنظامية والنظرية والسياسية، بخلفية تميِّزه عن علم الاقتصاد الوضعي. فإذا كان هذا الأخير قائم على هذه المقولات المتنوعة، فلا بدّ –في المقابل– من بلورة علم اسمه الاقتصاد الإسلامي، يتضمن هو الآخر هذه الأبعاد المختلفة.

وقد تبادر إلى ذهن الباحث أسئلة عدّة، من مثل: ما الذي ينبغي فعله للعلم القائم عند بناء علم جديد؟ هل يُغضّ الطرف عنه كليّة؟ أو يُعتمد عليه كليّة؟ أو يُؤخذ منه ويُترك؟ يمكن الإجابة عن مثل هذا المطروح بالإجابة إلى ما أورده الباحث في مقالته؛ إذ يقول: "هناك من قال سلفاً بغض الطرف كُليّة عنه، والاعتماد على ما لدينا من مصادر نقلية وعقلية، من منطلق أننا نريد بناء البديل، ومن ثم لا مجال للاعتماد على المبدل منه. وجملة القول في ذلك أن هذا النهج غير ممكن، وغير محبب إسلامياً، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها. وإغفال هذا العمل الضخم القائم بعيد عن منطق الحكمة. ومهما عملنا على إبعاده فسوف تتسرب إلى أفكارنا وأفهامنا الكثير من مقولاته.

وهناك من قال بالثاني، على أساس أن ننقيه مما به من شوائب ومخالفات، وما يتبقى يمكن اعتباره اقتصاداً إسلامياً. وعلى هذا النهج العديد من الملاحظات من أهمها أن ما يتبقى لن يكون اقتصاداً إسلامياً، وإنما هو اقتصاد وضعي منقح أو مشذب، بالإضافة إلى صعوبة عملية التشذيب هذه من الناحية العملية [...].

وإذن لا يبقى إلا النهج الثالث، وهو أن نستفيد منه بما يمكن الاستفادة به من أدوات تحليلية ومناهج، ما قد يكون فيه من نظريات وسياسات سليمة لا تتعارض مع الهدي الإسلامي في هذا المجال. مع ضرورة الوعي التام بالظروف التي نشأ فيها التحليل في الاقتصاد الوضعي، وهي في جملتها مغايرة للظروف والأوضاع التي يحرص الإسلام على قيام المجتمعات عليها، كذلك أن يكون مدركاً جيداً للفرضيات القائم عليها، فالكثير

منها لا يتفق والهدي الإسلامي."[٥٦] أمّا الاتجاه الذي ما يزال يلقى رواجًا حتى الآن فهو اتجاه "الترقيع"، الذي يسعى إلى إيجاد مقابل إسلامي لكل ما هو سائد على المستويين: النظري والتطبيقي.

١٢. بين الإعجاز العلمي والإعجاز التشريعي في الاقتصاد:

يستخدم رفيق المصري الثنائية لنقد القائلين بأن علم الاقتصاد علم محايد، لا يبحث إلا في الظواهر الاقتصادية كما هي في الواقع، وأن علم الأخلاق يبحث فيما يجب أن يكون، وفيما يُحب أن يكون، وهذا ليس من شأن العلم؛ لأن العلم يتعلق بأمور موضوعية لا يختلف عليها اثنان. أمّا الخلق فيتعلّق بتفضيلات شخصية، تختلف من شخص إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى، في حين أن المقولات الأخلاقية مقولات غير علمية؛ لأنها غير قابلة للإثبات ولا للفرض.[٥٧]

ويشير الباحث إلى بعض الاقتصاديين الغربيين الذين لا يفصلون الاقتصاد عن الأخلاق، وهم قسمان؛ الأول: يُصرِّح بالأخلاق، والثاني: لا يُصرِّح بها، ولكنها حاضرة في ذهنه دائماً؛ لأنّ الاتجاه السائد هو الوضعية، وربّما يرى بعضهم أن التصريح بالقيم يُعَدّ عيباً في العلوم، ونوعاً من التكأة غير المرغوب فيها، وغالباً ما يكون هؤلاء من ذوي الالتزام الديني، والدين عندهم مسألة شخصية تعتمد على ضمير الفرد.[٥٨] وفي واقع الأمر، يفضَّل أن يتضمن الاقتصاد الإسلامي كتابات تُظهر القيم وأخرى تخفيها، خاصة إذا كانت موجهة إلى غير المسلمين، أو المسلمين الذين تعتريهم شبهات عن الاقتصاد الإسلامي. وفي ذلك يقول الباحث: "إن كثيرًا من الكتابات في الاقتصاد الإسلامي تنطلق من الكتابات الغربية، ثم تحشر بعض الآيات أو الأحاديث أو النصوص، ويحس قارئها بأنه يقرأ شيئاً غربياً، وربما يتمنى لو تنزع منها ما زرع فيها من قيم إسلامية، دخلت من الثقوب. إذا أخفينا القيم، وجعلناها ضمنية، غير مصرح بها، هل يبقى شيء اسمه الاقتصاد الإسلامي؟ إذا ما أعدنا نزع القيم منها، قد لا يبقى شيء، ربما يحسن أن يكون

[٥٦] المرجع السابق، ص١٤٠-١٤١.
[٥٧] المصري، **الاقتصاد والأخلاق**، مرجع سابق، ص٩٤.
[٥٨] المرجع السابق، ص٩٥.

هناك تيار آخر في التأليف، يتم فيه إخفاء القيم ولعله يكون أكثر رصانة وصرامة، والله أعلم."[٥٩] ويقول في موضع آخر: "وأنصار القيم والأخلاق في الاقتصاد هم فريقان: فريق يصرّح بها، وفريق لا يصرّح. وإني أحبذ في الاقتصاد الإسلامي أن يكون هناك أيضًا مثل هذين التيارين العلميين المختلفين."[٦٠] وهو رأي صائب انبثق بعد رحلة طويلة في الاقتصاد الإسلامي.

من جهة أخرى، يرى الباحث أن المعيارية لا تتنافى مع الوضعية، بل تضيف إليها بُعدًا من حيث المستند المعرفي الذي لا ينحصر في التجربة والعقل؛ إذ يقول: "ونحن المسلمين نتفق مع الغربيين في أن العلم من شأنه القطع، ولكننا نختلف معهم في مصدر هذا القطع، فهم يقصرونه على التجربة والعقل، ونحن نضيف: النص والنقل."[٦١] كما نضيف إليها، في تقديره، بُعداً آخر من جانب "توسيع أفق البحث، بحيث يجري الاهتمام بالبيئة، وباقتصاد الوسائل، وبالتنظيم الأكثر عدلاً وتوازنًا."[٦٢]

وردّاً على أطروحة أن "الاقتصاد الإسلامي ليس علماً"، يشير الباحث إلى أن وجود علم اقتصادي إسلامي لا يعني "أنه يختلف مع علم الاقتصاد الوضعي، بل يمكن أن يتفق معه في المقولات الوصفية، وهي كثيرة، ويختلف معه في المقولات القيمية، وهي قليلة."[٦٣] وكان أجدر بالباحث أن يُظهر موقع هذه المقولات المختلف فيها في المنظومة القيمية: هل هي أساسية أو تابعة؟

وفي ظل الاهتمام المتزايد ببُعد الاقتصاد المعياري، يرى الباحث أن الاقتصاد الإسلامي مرشح للنهوض بالتطلعات النوعية، مثل المسؤولية الإنسانية والاجتماعية

[٥٩] المصري، رفيق يونس. القيم في الاقتصاد بين الإظهار والإخفاء، ضمن: **حوار الأربعاء خلال الأعوام الدراسية ١٤١٨-١٤٢٧هـ/١٩٩٧-٢٠٠٦م**، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، ١٤١٩هـ، ص٤-٥.

[٦٠] المصري، **الاقتصاد والأخلاق**، مرجع سابق، ص٦.

[٦١] المصري، **القيم في الاقتصاد بين الإظهار والإخفاء**، مرجع ابق، ص٤.

[٦٢] المصري، رفيق يونس. **أصول الاقتصاد الإسلامي**، دمشق-بيروت: دار القلم، دار الشامية، ١٤١٣هـ، ص٢٥.

[٦٣] المصري، رفيق يونس. **الاقتصاد الإسلامي علم أم نظام؟**، ضمن: **حوار الأربعاء خلال الأعوام الدراسية ١٤١٨-١٤٢٧هـ/١٩٩٧-٢٠٠٦م**، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، ١٤٢٤هـ، ص١٠٢.

والبيئية؛ "لكي ينطفئ الصراع بين الاقتصاد والدين، وبين ما هو كائن وما يجب أن يكون، ولكي يصير الاقتصاد محكوماً بالدين، لا الدين محكوماً بالاقتصاد."[٦٤] ولا شك في أن خضوع الاقتصاد للمبادئ والقيم الدينية هو مسألة نسبية تبقى مرتبطة بالخصوصيات الثقافية والاجتماعية والنفسية والسياسية، التي يمتاز بها كل بلد. فالاقتصاد الإسلامي في نهاية المطاف ليس ما يقال ويكتب، ولكن ما يطبَّق على أرض الواقع.

وفي معرض حديثه عن جلاء الأخلاق في الاقتصاد، يرى الباحث أن طرح المشكلة مسألة وضعية. أما حل المشكلة فهو مسألة تدخلها الأخلاق.[٦٥] وهذه قراءة تحتاج إلى مراجعة؛ لأن المشكلة الاقتصادية، كما أوضح ذلك أحد الباحثين، هي بناء اجتماعي،[٦٦] ومن ثم فهي تصور نسبي لا يرتقي إلى مستوى القوانين الطبيعية والمسلّمات المعرفية. فلا ينفك طرح المشكلة الاقتصادية بصيغتها السائدة عن الاعتقاد بأن الإنسان منذ أن تحرر من الدين يستطيع أن يسيطر على كل شيء في هذا الكون، وأن رغباته لا تحكمها ضوابط ولا قيود. فالمبحث الأساسي أبعد من أن يحصر في مسألة "الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة" ليتضمن المستند الفلسفي أو الأيديولوجي لهذه العبارة، وثقلها في بناء التصور وفي المنظومة الاستدلالية، وموقعها في تاريخ البشرية، وليس فقط في البيئة الأوروبية التي نشأت فيها كأنها آخر ما يمكن التوصل إليه!

ومن آثار ثنائية "معياري/ وضعي"، تفرقة الباحث بين الإعجاز التشريعي والإعجاز العلمي في الاقتصاد الإسلامي. وتُعَدّ النماذج الإعجازية التي اختارها الباحث من علم الاقتصاد، وفي مقدمتها الندرة، من باب الحقائق والقوانين الاقتصادية، التي إذا فسِّرت بها الآيات المختارة يتمّ الوصول إلى الإعجاز الاقتصادي.[٦٧] وهنا يستحسن الاطلاع على أعمال المؤتمر الدولي الذي نُظِّم بجامعة "ليل" الفرنسية عام ٢٠٠٧م تحت عنوان "هل

---

[٦٤] المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص٢٥.

[٦٥] المصري، **الاقتصاد والأخلاق**، مرجع سابق، ص٩٨.

[66] Ventelou, Bruno. *Au-delà de la rareté. La croissance économique comme construction sociale*, Paris: Albin Michel, 2001.

[٦٧] المصري، **الاقتصاد والأخلاق**، مرجع سابق، ص١٩.

يوجد قوانين في الاقتصاد؟"، وتُوصِّل فيه إلى خلاصة مؤداها أن الاقتصاد لا يملك قوانين جديرة بالتحكم في التحولات الاقتصادية الكبرى.[٦٨]

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على استخدامات ثنائية "وضعي/ معياري" في أدبيات الاقتصاد الإسلامي. وكشفت عن إشكالات جوهرية انبثقت عن هذا الاستخدام على المستوى المنهجي والنظري والتطبيقي، بل حتى على مستوى تفسير القرآن الكريم وتأويل آياته.

ويمكن إجمال أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في فكرة أساسية؛ مؤداها أن استخدام ثنائية "وضعي/ معياري" في الاقتصاد الإسلامي ما يزال يفترض وجود حدّ فاصل بين ما يسمى بالوضعي وما يسمى بالمعياري، في حين أوضحت بعض الدراسات الإبستمولوجية لمرحلة ما بعد الحداثة أن هذا الحدّ الفاصل وهَمْ، لا يوجد إلا في أذهان مَن يتحدثون عنه. ففتحت هذه الانتقادات آفاقًا بحثية جديدة لها إيجابياتها وسلبياتها، منها "الاقتصاد المتعدد الأبعاد"، و"الفكر المعقد"، والاقتصاد الحاسوبي.

ولبعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي قصب السبق في الإشارة إلى عدم وجود حدّ فاصل بين ما يوصف بالاقتصاد الوضعي والاقتصاد المعياري، بيد أن انتقادهم لم يلقَ تجاوباً من الزملاء. ويبدو أن الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يميلون إلى عدم القراءة لبعضهم بعضاً، ومواكبة تطورات البحث العلمي في المسائل المنهجية الدقيقة.

ونبّه باحثون آخرون على ضرورة التفريق بين ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون، وما يجب أن يكون. فالأول يتعلق بوصف الظاهرة الاقتصادية، والثاني بالسياسة الاقتصادية، والثالث بالأحكام الشرعية القطعية المرتبطة بالاقتصاد التي يمتنع الاجتهاد فيها. وهذه

[68] Berthout, Arnaud., Delmas, Bernard et Demals, Thierry (coord.), *Y a-t-il des lois en économie?*, Villeneuve-d'Ascq: Presses Universitaires du Septentrion, 2007.

دقيقة دلالية محكمة قلّما جرى الانتباه إليها وتوظيفها بجدية. فالأصل هو ما يجب أن يكون. ويمكن لما هو كائن، وما هو متاح، وما ينبغي أن يكون، أن يتطابق مع هذا الأصل أو يخالفه كلياً أو جزئياً. والمطلوب على المستوى البحثي في المقام الأول هو الوقوف على أسباب عدم التطابق، والعمل على إصلاحها بصفة تدريجية مع مراعاة خصائص كل بيئة.

ولو اقتصر الأمر على ذلك لهان، ولكنه أنتج ثنائيات معرفية، من قبيل: "اقتصادي/فقيه"، و"تراث اقتصادي عقلاني/تراث اقتصادي فقهي"، حصرت البحث في الاقتصاد الإسلامي وحدّت من عطائه، وهي ظاهرة تُعَرف عند المتخصصين في دراسة عمليات التفكير بـ"التضمين الإدراكي". بل وصل الأمر إلى بلورة إعجاز اقتصاد علمي في القرآن، وعدّه من باب الحقائق والقوانين الاقتصادية، مع أن تطور البحث العلمي أدى إلى استخدام كلمة "الاتجاهات" بدلاً من "القوانين".

وتخلص الدراسة –على ضوء ما سبق– إلى ضرورة تجاوز ثنائية "وضعي/ معياري"، وحصر استخدامها في الدراسات المقارنة، أو عند عرض الاقتصاد الإسلامي على غير المقتنعين به، الذين تعتريهم شبهات بشأنه. وينبغي تسليط الضوء على المزيد من الانتقادات الموجهة لثنائية "وضعي/ معياري"، في سياق الإبستمولوجيا النسبية المنبثقة عن مرحلة ما بعد الحداثة، للإلمام بخلفياتها وأبعادها وآثارها حتى يتسنى استخدامها بطريقة أكثر إحكاماً. وحث الدارسين على إنجاز دراسات نقدية للكشف عن مدى تأثير هذه الثنائية في بناء الاقتصاد الإسلامي من الناحية المنهجية والنظرية والتطبيقية.